

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية .

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

أ.د. كتوش عاشور

طالبة دكتوراه: أولاد قادة أمال

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير - مخبر الأنظمة المالية و المصرفية

و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية

جامعة حسية بن بوعلی الشلف

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى قوة وأهمية إسهام الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في تعزيز شفافية ومصادقية عرض للقوائم المالية، حتى يمكن الاعتماد عليها من خلال استخدامها لاتخاذ القرار السليم و الرشيد. ولأجل هذا استدعى الأمر إلى وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها في عملية الإفصاح في عرض القوائم المالية، بغية الوصول إلى توحيد في الأنظمة المحاسبية لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال استخدام المحاسبة.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، معايير المحاسبة الدولية

Résumé :

Cette étude vise essentiellement la mise en évidence, de la force et l'importance de la contribution de la divulgation comptable selon les normes comptables internationales, et ce, pour le renforcement de la transparence et de la crédibilité de la présentation des états financiers de manière fiable, afin de rassurer les utilisateurs de l'information financière à prendre la décision juste et rationnelle.

Et pour cela, il s'avère nécessaire l'élaboration d'un ensemble de règlements juridiques et normes convenus dans le processus de la divulgation comptable quant à la présentation des états financiers, afin d'atteindre l'unification des systèmes comptables et suivre le rythme et l'évolution dans le domaine de l'utilisation de la comptabilité.

Mots clés : divulgation comptable, états financiers, normes comptables internationales.

مقدمة:

أصبح الإفصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة يحظى باهتمام المفكرين لما له من أهمية بالغة حيث لعبت المحاسبة دورا هاما ضمن الوحدة الاقتصادية و خارجها (الأطراف ذات المصلحة) و ذلك من خلال إنتاجها للمعلومات التي تتميز بالجودة وتوصيلها بكافة المؤثرات البيئية بما في ذلك رغبات الأطراف المؤثرة و المتأثرة بناتج هذا العمل المحاسبي عن طريق ترجمته في شكل قوائم و تقارير مالية ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة ، أدرك المهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية للقياس والإفصاح وعرض القوائم المالية بما يعكس الواقع الحقيقي للوحدة الاقتصادية من أجل اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة .

و على ضوء ما سبق يمكن استخلاص إشكالية لهذه الدراسة في السؤال الجوهرى الشامل لها كالاتي:

كيف يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبة الدولية في تعزيز شفافية و مصادقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ؟

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية .

أما الأسئلة الفرعية الناتجة عنه نلخصها في الفرعين الآتيين:

- 1- ما هو الإفصاح ، محدداته ، و ما هي متطلبات تطبيقه في البيئة المحاسبية ؟
 - 2- هل الإفصاح في القوائم المالية يفي باحتياجات المستفيدين لاتخاذ القرارات الرشيدة ؟
- الأهمية :

تكمن أهمية الدراسة بشكل عام في الدور الفعال للإفصاح المحاسبي في إعطاء صورة واضحة للمستفيدين من القوائم المالية وإعطاء أكثر مصداقية ، حيث تنعكس بدورها بشكل إيجابي على تطور المؤسسات وزيادة مستوى الشفافية في مخرجات النظام المحاسبي المالي و ذلك من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة .

الأهداف : أما بالنسبة للأهداف فيمكن تلخيصها فيما يلي :

- 1- معرفة أهمية القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها و مدى الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار.
 - 2- معرفة القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها حسب المعايير المحاسبية الدولية.
 - 3- الوقوف على مدى توفر الإفصاح في القوائم المالية من وجهة نظر المستفيدين منها.
 - 4- بيان مدى توافق القوائم المالية للوحدات الاقتصادية مع التشريعات و القوانين المتعلقة بالإفصاح.
- و عليه تم تقسيم موضوع هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية القوائم المالية

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير الدولية للمحاسبة.

المحور الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي لتعزيز شفافية القوائم المالية.

الخلاصة .

المحور الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية عرضا هيكليا للمركز المالي للوحدة والعمليات التي تقوم بها، فهي الناتج النهائي للعملية المحاسبية.

- 1- مفهوم القوائم المالية: لقد تعددت المفاهيم في تعريفها و لعل أهمها ما يلي:

تعرف : "أنها مجمل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية. فالأساسية هي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين، أما القوائم المكملة فهي تعد بشكل اختياري." ¹

كما " نقصد بالقوائم المالية تلك التي يتوقع أن تلبى احتياجات المستعملين الذين لا تتوفر لديهم السلطة على طلب المعلومات التي تتلاءم و رغباتهم واحتياجاتهم الخاصة." ²

و من خلال ما سبق يمكن تعريفها : " هي عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لوحدة اقتصادية معينة، هذه القوائم تعطي ملخصاً عن الوضع المالي وربحية هذه الوحدة على المدى القصير والمدى البعيد مما يساعد عملية اتخاذ القرار الرشيد للأطراف ذات الصلة "

- 2- أهداف القوائم : ³

- تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات حول المركز المالي، الأداء و التغيرات في المركز المالي للوحدة الاقتصادية، و تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين لصناع القرارات في الوحدة الاقتصادية .

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية .

تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ، و لكن القوائم المالية لا توفر دائما كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة التي لا توفر بالضرورة معلومات غير مالية .

- تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها، و هؤلاء المستخدمين الذين يرغبون بتقييم مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة و إنما يقومون بذلك من أجل صناعة القرارات الاقتصادية.

- تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها.

3- عناصر القوائم المالية:

تصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات و الأحداث الأخرى و تعمل على تجميعها و توزيعها على تصنيفات واسعة تبعا لخصائصها. و تعرف هذه الخصائص بعناصر القوائم المالية، ويمكن تقسيم عناصر القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين:

3-1 عناصر متعلقة بالمركز المالي:

و هي العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي و هي : الأصول ، الالتزامات ، و حقوق الملكية، و تعرف هذه العناصر كما يلي :⁴

3-1-1 الأصل: هو عبارة عن مورد يقع تحت سيطرة الوحدة الاقتصادية نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية في المستقبل للوحدة الاقتصادية.

3-1-2 الالتزام: هو عبارة تعهد حالي على الوحدة الاقتصادية ناشئ عن أحداث سابقة، والذي يتطلب عملية سداده وتسويته خروج تدفقات للمنافع الاقتصادية من الوحدة الاقتصادية.

3-1-3 حقوق الملكية: و هو حق أصحاب الوحدة الاقتصادية في أصول الوحدة الاقتصادية بعد اقتطاع كافة التزاماتها. أو ما تسمى بصافي الأصول.

3-2 عناصر متعلقة بالأداء:

يستخدم الربح غالبا كمقياس للأداء و كأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو نصيب السهم من الأرباح، وبذلك فإن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الدخل (الإيرادات) و المصروفات (التكاليف)، و هي كالتالي:

3-2-1 الإيرادات: هي عبارة عن الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في شكل تدفقات نقدية داخلية أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات مما ينشأ عنه زيادة في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة ، عدا العمليات المرتبطة بمساهمات الشركاء في حقوق الملكية⁵.

3-2-2 التكاليف: عبارة عن الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الدورة المحاسبية في شكل تسديدات أو انخفاض في الأصول أو نقصان في الالتزامات ينجم عنها انخفاض في حقوق الملكية، مع استثناء العمليات بتوزيعات الأرباح على الشركاء في حقوق الملكية أو تلك المتعلقة عموما بعمليات التمويل. ويشمل كذلك مفهوم التكاليف كل أشكال الخسائر التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية عن أنشطة غير التشغيلية⁶.

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

المحور الثاني : الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير الدولية للمحاسبة.

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الأساسية من أجل تحقيق هدف إيصال المعلومات المناسبة بصورة تضمن منفعتها، وعلى هذا الأساس يمكن إدراجه و استيعابه - و لو بشكل موجز - ماهيته من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي و أهميته : عرف الإفصاح بشكل عام بأنه:

" إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل"⁷

كما عرف بأنه: " شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"⁸.

كما تم تعريف الإفصاح بأنه: " ضرورة إظهار جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة في القوائم المحاسبية بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمها"⁹.

و انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل و مختصر للإفصاح المحاسبي يمكن سرده كما يلي : "إظهار وعرض القوائم المالية لكافة المعلومات الهامة و الرئيسية دون لبس أو غموض و التي قد تؤثر في موقف مستخدم القوائم المالية من أجل مساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة."

و من الأجدر القول أن أهميته تكمن كمبدأ ثابت في إعداد التقارير و القوائم المالية و ذلك لكونه أحد الوظائف الرئيسية التي ترتكز عليها المحاسبة المالية و التي تدعو إلى الإفصاح الكاف عن جميع المعلومات المحاسبية و المالية و غيرها من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية و هذا لصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم المصرفيين، المستثمرين ، المقرضين ، المحاسبين ، الأجهزة الحكومية و غيرها، و الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الأطراف¹⁰. كما له دور في تقليل حالة الغموض بالنسبة لمتخذي القرار، بالإضافة إلى أن الإفصاح يعتبر في الوقت الراهن من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تساهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية .

و تأكيدا على أهمية الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية، فقد ورد في البيان الأساسي للنظرية المحاسبية الصادر عن جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) ما يلي:¹¹

تعتبر المعلومات المحاسبية الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين، إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة. و لكي تحقق القوائم المالية الأغراض المرجوة منها و لتكون ذات فائدة إعلامية قصوى فقد اشترطت المنظمات المهنية و الهيئات الدولية توفير الإفصاح و الوضوح المناسب فيها باعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين المختلفين.

2- أنواع الإفصاح: لقد تعددت أنواع الإفصاح المحاسبي من حيث المفهوم و الشمول إلى عدة أنواع نذكر منها ما يلي:¹²

1-2 الإفصاح الكامل: و يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ.

الإفصاح المحاسبي ودوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

2-2- الإفصاح التثقيفي: هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية و العناصر غير العادية، و الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي و المخطط و مصادر تمويله.

2-3 الإفصاح الكافي: يشير الإفصاح الكافي إلى الحد الأدنى الواجب إشهاره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

2-4 الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات، ظروف الوحدة وطبيعة نشاطها.

2-5 الإفصاح الوقائي: و يعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لمستخدميها. ويهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي و خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات.

2-6 الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

3- محددات الإفصاح: ومن أهم المحددات الرئيسية على نوع وحجم الإفصاح نجد ما يلي: ¹³

3-1 نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، و الذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة، و باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي السائد في كل دولة.

3-2 الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: إن الجهات المنظمة و المسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي لها، فالعديد من الدول وخاصة النامية منها تعتبر أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية و الحكومية.

3-3 المنظمات و المؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات و القوانين المحلية تعتبر المنظمات و المؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح حيث تؤثر هذه المنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح و ذلك لمحاولة تكييف الإفصاح مع قوانين و توجهات كل من هذه المنظمات و المؤسسات الدولية.

المحور الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي لتعزيز شفافية القوائم المالية

تجدر الإشارة إلى أن تعزيز الشفافية في القوائم المالية تتطلب توفر مجموعة من العناصر المتكاملة فيما بينها للوصول إلى ما يسمى بالإفصاح المحاسبي. و من أهم متطلبات هذا الإفصاح ما يلي:

1- الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

وهي وجوب كل كيان أن يفصح عن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة و أساس القياس أو القواعد و المبادئ المستخدمة في إعداد البيانات المالية و السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة ذات الصلة لفهم البيانات المالية ¹⁴. و يعتبر هذا الإفصاح ضروريا نظرا لأن إدارة الوحدة يمكنها الاختيار من بين العديد من البدائل المحاسبية المقبولة قبولا عاما، كما يفيد مستخدمي القوائم المالية كثيرا معرفة تلك الطرق التي يتم استخدامها. ¹⁵

و فيما يلي الافتراضات الأساسية المعترف بها:

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية .

- الاستمرارية : الوحدة التي تقوم بالتحضير لإعداد القوائم المالية وفق (IFRS) يفترض أن تستمر في نشاطها في المستقبل المنظور، و إذا ظهرت بوادر مهمة تستدعي بعدم قدرتها على الاستثمار فإنها حين إذن تصبح ملزمة بالإفصاح عن ذلك الانشغال¹⁶، و وجود هذا الفرض عند إعداد القوائم المالية حتم إدراج أصول المنشأة طبقا للتكلفة التاريخية الأمر الذي لا يتبع في حالة ما إذا أظهرت أمور جوهرية تستدعي تصفية الوحدة، مما يستدعي إظهار أصول الوحدة بالقيمة التي يمكن بيعها بها و ليس بقيمتها الظاهرة بالدفاتر و السجلات.¹⁷
 - الثبات في العرض : بمعنى أن السياسات المحاسبية المتبعة ثابتة من فترة مالية لأخرى ، و إذا ما حدث تغيير مبرر (ظهور متطلبات اقتضاه تطبيق IFRS) في السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة و له تأثير هام في الفترة الجارية، فيتعين الإفصاح عن ذلك التغيير و قيمته. كما يجب الإفصاح عن تلك التغيرات في السياسات التي لا يكون لها تأثير هام على الفترة الجارية و إنما يحتمل أن تنعكس آثاره على فترة مالية متصلة.¹⁸
 - الاستحقاق: بمعنى الاعتراف بالإيرادات و التكاليف عند استحقاقها بصرف النظر عن تحصيلها أو سدادها.¹⁹ كما يخضع اختيار السياسات المحاسبية و تطبيقها على الاعتبار التالية :
 - التزام الحيطة و الحذر: و يعني هذا المبدأ أخذ كافة التكاليف، الأعباء و الخسائر المتوقعة عند تحديد الربح وعدم أخذ الإيرادات (المنتوجات) المتوقعة إلا إذا تحققت فعلا.
 - الاهتمام بالجوهر قبل الشكل: بمعنى أن يتم عرض المعاملات و الأحداث المالية بالقوائم المالية على أساس جوهرها و ما يترتب عليه من آثار مالية و ليس على أساس شكلها القانوني.
 - مبدأ الأهمية النسبية : بمعنى أن يتم الإفصاح عن كافة البنود ذات الأهمية النسبية التي تؤثر على تقييم المراكز المالية ما يترتب عليها من قرارات .
- و في الواقع تتوقف الأهمية النسبية على التقرير الشخصي للمحاسب بعد دراسة لكل حالة على حده على أن يجب إيضاح بعض الاعتبارات بخصوص إعداد القوائم المالية كالتالي:
- يجب أن تكون القوائم المالية واضحة دون لبس أو غموض.
 - و نظرا لأن هذه القوائم تعتمد على سياسات محاسبية تختلف من منشأة إلى أخرى في الدولة الواحدة كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى، فإن الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المتبعة يعتبر أمرا ضروريا حتى يتسنى فهم القوائم المالية بصورة صحيحة.
 - إن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يعتبر متمما للقوائم المالية لأن الإفصاح المتكامل يساعد مستخدمي هذه القوائم على استيعابها.
 - يعتبر الإفصاح ضروريا في كافة الأحوال، إذا تمت معالجة بعض البنود بطريقة غير عادية سواء في قائمة المركز المالي و قائمة الدخل (حساب النتائج) أو في غيرها من القوائم، تعين الإفصاح عن ذلك مع ملاحظة أن ذلك الإفصاح في حد ذاته لا يعتبر بمثابة تصحيح للمعالجة غير السليمة.
- 2- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية .

للبحث في المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية يمكننا إدراج - بشكل مختصر وتعداداً لمختلف عناصرها - كل من المعلومات العامة التي يتناولها الإفصاح، و كذا الموجودة في الميزانية، و أخيراً تلك الموجودة في قائمة الدخل (حساب النتائج).

1-2 المعلومات العامة التي يتناولها الإفصاح:²⁰

- يجب الإفصاح عن كافة المعلومات التي تعتبر ضرورية لكي تكون القوائم المالية واضحة و ميسورة الحال .
- يجب ذكر اسم الوحدة، موطن تأسيسها أو جنسيتها، الفترة التي تغطيها القوائم المالية و تاريخ الميزانية، كما يجب الإفصاح عن طبيعة نشاط الوحدة، شكلها القانوني، و نوع العملة التي أعدت على أساسها القوائم المالية.
- يجب إضافة المعلومات التي توضح طبيعة البنود و أساس تبويبها.
- لا يجوز إدماج البنود الهامة في بعضها البعض، أو أجزاء المقاصة فيما بينها دون الإفصاح عن كل منها بشكل مستقل.

- يجب أن تفصح القوائم المالية عن أرقام المقارنة للفترة المالية السابقة.

2-2 المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

1-2-2 معلومات ذات طبيعة عامة : و تشمل كل من: - القيود على ملكية الأصول - الضمانات المقدمة مقابل الالتزامات - الطرق المتبعة لتمويل الأجرور و مكفآت التقاعد - الأصول المحتملة و الالتزامات المحتملة - الارتباطات الرأسمالية في الفترات المقبلة.

2-2-2 المعلومات المتعلقة بالأصول الطويلة الأجل: يجب أن تفصح الميزانية عن البنود بشكل مستقل من حيث العقارات و الممتلكات الثابتة و الآلات و المعدات، و ذلك وفقاً للترتيب التالي للبنود: - الأراضي و المباني - الآلات و المعدات - الأصول الثابتة الأخرى - مجمع الاهتلاك

كما يجب الإفصاح عما تضمنته هذه البنود من الأصول المستأجرة و الأصول التي تم اقتنائها بالتقسيط.

3-2-2 الأصول طويلة الأجل الأخرى : يجب أن تفصح الميزانية عن البنود المبينة فيما يلي - كل على حدة - على أن يتضمن الأساس المتبع لإهلاك كل منها ، وفترة الاهتلاك (مدة المنفعة) و ما طراً على كل منها من التخفيض غير العادي (تدهور) خلال الفترة التي تعد عنها القوائم المالية .

- الاستثمارات الطويلة الأجل: - الاستثمارات في الشركات التابعة - الأصول الأخرى مع بيان قيمتها السوقية إذا كانت مختلفة عن قيمتها الظاهرة في الميزانية.

- المدينون و أوراق القبض :- الحسابات المدينة لدى العملاء - الحسابات المدينة لدى المديرين - الحسابات المدينة فيما بين الشركة الأم و الشركات التابعة - حسابات مدينة أخرى - المخزون السلعي.

- شهرة المحل: - حقوق الاختراع - المصروفات المؤجلة (المرحلة للسنوات القادمة) مثل مصروفات التأسيس، مصروفات إعادة التنظيم و الضرائب المستحقة.

- الأصول المتداولة: يجب الإفصاح عن الأصول المبينة فيما يلي كل على حدى:

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

- النقدية و تشمل النقدية بالخزينة و الحسابات الجارية بالبنوك و يجب الإفصاح عن قيمة الأرصدة النقدية التي لا يمكن سحبها فوراً مثل الأرصدة المجمدة .

- استثمارات قصيرة الأجل و يتم الإفصاح عن قيمتها السوقية إذا كانت مختلفة عن قيمتها الظاهرة في الميزانية.

4-2-2 الالتزامات طويلة الأجل: يتم الإفصاح عن البنود المبينة فيما يلي - كل على حدا- و ذلك باستبعاد الأجزاء أو الأقساط التي تستحق السداد خلال سنة واحدة.

- القروض المضمونة برهن

- القروض الغير مضمونة برهن

- القروض المستحقة للشركات الشقيقة

كما يجب أن تتضمن أسعار الفائدة على هذه القروض و شروط سداد كل منها و إمكانية تحويل هذه القروض إلى مساهمات و قيمة علاوة أو خصم إصدار السندات.

5-2-2 الالتزامات القصيرة الأجل:

- القروض و التسهيلات المصرفية و السحب على المكشوف.

- أقساط أو أجزاء الالتزامات الطويلة الأجل التي تستحق السداد خلال سنة واحدة.

- الدائنون و أوراق الدفع و تشمل : - الموردون (أوراق دفع و ديون مستحقة للموردين) - أعضاء مجلس

الإدارة و المدراء - أوراق الدفع و الديون فيما بين الشركة الأم و الشركات التابعة - ضرائب الدخل و

توزيعات الأرباح المستحقة و المستحقات الأخرى للغير.

6-2-2 الالتزامات الأخرى و المخصصات: و يتم الإفصاح عن بنود الالتزامات و المخصصات و المستحقات الهامة -

كل على حدا- و من أمثلتها الضرائب المؤجلة السداد، الإيرادات المحصلة مقدما و الأموال المخصصة لصناديق الأجور.

7-2-2 حقوق المساهمين: و يتم الإفصاح عن البنود التالية:

- أسهم رأس المال : و ذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات التالية :

- الجزء غير المدفوع من أسهم رأس المال .

- القيمة الاسمية للسهم .

- التغيرات التي طرأت على حسابات أسهم رأس المال خلال الفترة المالية

- الحقوق و الامتيازات أو القيود المتعلقة بتوزيع الأرباح و رد رأس المال

- توزيعات الأرباح المتجمعة المستحقة لحملة الأسهم الممتازة.

- الأسهم التي أعادت الوحدة شرائها.

- الأسهم المحجوزة للإصدار مستقبلا وفقا لما تقتضي به عقود البيع ، و الاختيارات المتاحة ، مع بيان شروط

الإصدار و قيمة الأسهم.

- حقوق الملكية الأخرى: و تشمل

- علاوة إصدار الأسهم المدفوعة - الفائض الناتج من إعادة التقييم - الاحتياطات - الأرباح المحجوزة.

و ذلك مع بيان التغيرات التي طرأت على كل هذه البنود خلال الفترة المالية و القيود المقررة على توزيعها.

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية .**2-3 المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل²¹ :**

- المبيعات و إيرادات التشغيلية الأخرى - الاهتلاكات - إيرادات الفوائد التي تكسبها الوحدة - إيرادات الاستثمارات - الفوائد التي تتحملها الوحدة - ضرائب الدخل - نتائج المعاملات الهامة فيما بين الشركة الأم و الشركات التابعة - صافي الدخل (صافي الربح) .

3- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية²² :

يرتكز الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية :

3-1 تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية :

تعددت الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما اختلفت طرق استخدامها، لذا فإن الحاجة إلى تحديد الفئة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات من قبل جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة ، كما تساعد أيضا في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة .

3-2 أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي يستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر الملائمة ، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات و الإفصاح عنها من جهة و الغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى. لذا لا بد قبل تحديد بما إذا ما كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة من أن يحدد الغرض الذي ستستخدم فيه ، إذ أن معلومة معينة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل .

3-3 طبيعة و نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، و كذا الغرض الذي تستخدم، تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة و نوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها. و تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها من المعلومات المحتواة في القوائم المالية، بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية، و لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات (الملاحق) المرفقة بالقوائم المالية و التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك القوائم .

3-4 تحديد أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم و المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية أو مختلف التقارير المالية.

3-5 توقيت الإفصاح المناسب: و ذلك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

خلاصة:

خلصنا من خلال ما سبق أن القوائم المالية تعد لمقابلة احتياجات المستثمرين و الدائنين و غيرهم من مستخدميها، مما وجب ضرورة الإفصاح عنها بدرجة كبيرة من التفصيل دون لبس و غموض، و الحاجة إلى توفر القوائم المالية بالصورة التي تجعلها مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الأمر الذي يخدم الوحدة الاقتصادية (الكيان) بصورة خاصة و الاقتصاد ككل بصورة عامة.

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

و من أهم الاستنتاجات التي ارتأينا إظهارها و إدراجها ضمن هذه الخلاصة يمكننا ذكر ما يلي:

- 1- نظرا للأثر الهام الذي تحدثه القوائم المالية (مستخدمي القوائم المالية) فمن المفيد جدا إلزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح و ذلك لتعزيز الأرقام المحاسبية و مدلولاتها من حيث الكم والكيف وتوقيت الحصول على المعلومات.
- 2- الاستمرار بالعمل على التطبيق الملائم و الأفضل لمتطلبات الإفصاح لضمان قدر ملائم من التناسب و الانفتاح الاقتصادي في توفير معلومات ذات جودة و ملائمة لاتخاذ القرارات.
- 3- وجوب قيام إدارات الوحدات الاقتصادية بإدراج العوامل الداعمة لتعزيز الإفصاح في القوائم المالية ضمن خططها الاستراتيجية المستقبلية لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال البيئة المحاسبية.
- 4- ضرورة تأطير الكوادر الفنية البشرية من خلال عقد دورات تدريبية مختلفة و مستمرة للتعريف بمعايير الإفصاح، وكذلك مواكبة التطور الكبير الحاصل في هذا الميدان.
- 5- توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو المزيد من متطلبات الإفصاح حول القوائم المالية لما له من أهمية لإضفاء الشفافية عليها، و اتخاذ القرارات السليمة و الرشيدة.

الهوامش :

¹ غسان فلاح المطارنة، خنفر مؤيد راضي، تحليل القوائم المالية نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط1،

2006ص:28

² عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي رقم 1- عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية و قانونية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص: 13

³ معايير المحاسبة المصرية إطار، إعداد و عرض القوائم المالية، في الموقع الالكتروني:

https://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/efsa2_merge_account/account_no1-1.htm

تاريخ الاطلاع 2015/09/12

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، ط1، مصر، 2008، ص:83

⁴ نفس المرجع: ص: 91

⁵ محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، القياس و الإفصاح المحاسبي (النظرية و التطبيق)، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1990، ص:88

⁶ حمزة العراي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2013، ص: 72

⁷ محمد سمير الصبان، دراسات في الأصول المالية، أصول القياس وأساليب الإيصال المحاسبي، الدار الجامعية بيروت 1996، ص: 245

⁸ مهدي عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص: 322

⁹ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدغارك، 2007، ص: 371

¹⁰ محمد عبد الشكور أحمد شحاتة، إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (IFRS7) بهدف تعزيز الإفصاح المحاسبي و الشفافية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، المجلد 12، العدد 2، 2013، ص: 10

¹¹ رولا كاسر، القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد جامعة

تشرين سوريا، 2008، ص: 05

¹² نفس المرجع، ص: 55

الإفصاح المحاسبي و دوره في تعزيز شفافية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

- ¹³ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 2005، ص : 586-591
- ¹⁴ محمد عبد الشكور شحاتة ، مرجع سبق ذكره، ص: 35
- ¹⁵ محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 218
- ¹⁶ عقاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 15
- ¹⁷ محمود محمد عبد السلام البيومي ، المحاسبة و المراجعة في ضوء المعايير و عناصر الإفصاح في القوائم المالية ، منشأة المعارف ، مصر ، 2003، ص 14:
- ¹⁸ نفس المرجع : 14
- ¹⁹ نفس المرجع : 14
- ²⁰ نفس المرجع : 67
- ²¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص : 385
- ²² نفس المرجع ، ص : 381 - 390